

يقوم البعض بالقاء التهم جزافاً. ان احداً في مكتب رئيس الحكومة لم يقم بتسريب معلومات! وحتى لم يفكر احد بذلك. هذه نشرات كاذبة وهادفة قام بها من هو معتاد على مثل هذا العمل» (معاريف، ١٩٨٨/٤/٢٠).

لماذا «أبو جهاد» بالذات ؟

اجمعت الصحافة الاسرائيلية على امتداح «أبو جهاد» كقائد عسكري، وتنفيذي، وعملي، ركز في يديه العديد من المسؤوليات الهامة. وفي هذا السياق، قال احد المعلقين ان «أبو جهاد» هو بمثابة قائد اركان ومسؤول القطاع الغربي وقائد الاتصالات مع الانتفاضة ومسؤول اللجنة الفلسطينية - الاردنية لدعم سكان المناطق المحتلة، اضافة الى كونه نائب عرفات والشخصية الرقم ٢ في «فتح» (عويد غرانوت، معاريف، ١٩٨٨/٤/٢٢). كذلك اشار آخر الى ان «أبو جهاد» هو «قائد عمليات وقف في قيادة الجهاز العسكري لـ 'فتح' وكان متورطاً، شخصياً، في اعمال 'تخريبية' عدة، راح ضحيتها العشرات، على غرار عملية الشاطئ التي سقط فيها ٣٥ شخصاً وارسل ٢٨ شخصاً في زوارق، بهدف السيطرة على اقصى مباني وزارة الدفاع الاسرائيلية». واضاف: «مع انه ظهر كوريث لعرفات، الا ان ما يميزه ليس كونه شخصية سياسية، وانما رجل عمليات. وامثال هؤلاء جعلوا انفسهم، بانفسهم، هدفاً شرعياً للمساس بهم» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٨/٤/٢٢).

وكتبت صحيفة «عل همشمار» (١٩٨٨/٤/٢٢)، ان قادة جهاز الامن في اسرائيل يعتبرون «أبو جهاد» خطراً للغاية لكونه برغماتياً بارداً يخطط كل شيء بحذر شديد، ولا يستثنى أية وسيلة لتحقيق هدفه. فقد خطط العديد من العمليات الضخمة، ونجح، بنسبة معينة، بعرقلة المسار السياسي في المنطقة، عندما كان هذا المسار يحاول ان يخطو خطوة الى امام. هكذا كان الحال في عملية فندق سافوي في العام ١٩٧٥، عندما قام هنري كيسنجر بجولة من المحادثات؛ وهكذا كان في عملية الشاطئ في العام ١٩٨٧، مع بداية مسار السلام مع مصر؛ والحال نفسه في عملية النقب، التي تمت في أوج جولة شولتس على المنطقة.

(١٩٨٨/٤/٢٠): «المسؤولون في اسرائيل يتصرفون بعدم مسؤولية في اطار التلميح عن الجهة المسؤولة عن اغتيال 'أبو جهاد'». وذكر مراسل «هآرتس» في بون، ان السفارات الاسرائيلية في اوروبا الغربية كانت هدفاً لتوجيه النقد السلبي تجاه قضية «أبو جهاد». واضاف: «لقد قال لي سفراء اسرائيل في اوروبا الغربية: ان اوساطاً معينة في اسرائيل تعزز الانطباع حول مسؤولية اسرائيل تجاه موضوع اغتيال أبو جهاد، بل انها تميل الى جعله ورقة رهان في معركة الانتخابات القادمة في اسرائيل» (المصدر نفسه).

تسريب المعلومات

انشغلت الصحافة الاسرائيلية بمسألة تبادل التهم بين المسؤولين في اسرائيل حول تسريب المعلومات عن عملية اغتيال «أبو جهاد» الى الوكالات الاجنبية. وذكرت ان بعض الدوائر المسؤولة في اسرائيل كانت معنية بتسريب المعلومات. وفي هذا المجال، ذكرت اوساط سياسية في القدس ان افشاء المعلومات لوسائط الاعلام الخارجية حول معارضة بيرس العملية كان مصدره عناصر سياسية في حزب العمل؛ والهدف منه تشويه سمعة الوزراء الذين عارضوا العملية. ومما اثار تساؤلات الصحفيين الاجانب ان الرقابة العسكرية لم تتخذ اية اجراءات ضد الوكالات التي قامت بتسريب المعلومات الى الخارج. وذكر، في هذا المجال، تقارير مراسل وكالة ان. بي. سي. الامريكية، مارتن فلتشر، الذي نشر تفاصيل مخطط الاغتيال والقرارات الرسمية بشأن عملية الاغتيال (هآرتس، ١٩٨٨/٤/٢٤).

من جهة أخرى، تتهم اوساط سياسية في المعراج اوساطاً اخرى في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بتسريب المعلومات ازاء القرارات التي اتخذت داخل الطاقم الوزاري المصغر، عن سبق اصرار. وعلى حد قول هذه الاوساط، ان التسريب كان يرمي الى الاساءة السياسية دون القدرة على الرد.

أما الناطق باسم رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي أحييمير، فقد قال: «من المؤسف جداً انه، وبالتحديد في يوم ذكرى الكارثة، الذي ينبغي ان تتوحد الامة مع ذكرى ابنائها الذين سقطوا،